جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية
شعبة علم المكتبات

السنة الثانية ليسانس تخصص تكنولوجيا المعلومات والتوثيق

السداسي الثالث

محاضرات في مقياس:

المجتمع والاقتصاد في الجزائر المعاصرة

إعداد الأستاذ:

يدر بن عبد الله

السنة الجامعية 2021-2022

محاضرات الأستاذ: يدر بن عبدالله

مقياس: المجتمع والاقتصاد في الجزائر المعاصرة.

السداسي الثالث: L2

تمهيد:

يمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين في تاريخ الجزائر المعاصر نستطيع من خلالهما دراسة مقياس "المجتمع والاقتصاد في الجزائر المعاصرة" وهما: الفترة الأولى من 1830م إلى 1962م وهي فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر وما حملته معها من تغيير جذري طال البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري وأحواله الاقتصادية التي انحدرت نحو الحضيض، وفترة ثانية تمثّلت في فترة ما بعد 1962م وهي فترة استرجاع السيادة الوطنية وما حصل خلالها من تحولات اجتماعية واقتصادية ملموسة في الجزائر المستقلة. لكنّ ذلك يجرّنا حتماً إلى التعريج على فترة أواخر العهد العثماني بالجزائر (بداية ق 19م) لمعرفة أحوال المجتمع الجزائري ونشاطه الاقتصادي قبل دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م باختصار شديد لغرض المقارنة بين المرحلتين.

أولاً: أوضاع المجتمع والاقتصاد الجزائري في نهاية الحكم العثماني:

1 – الأوضاع الاجتماعية قبل الاحتلال الفرنسي:

يذكر حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرآة أنّ عدد سكان الجزائر سنة 1830م كان 10 ملايين نسمة، أمّا المصادر الفرنسية فاختلفت في تقديرها لعددهم فمنهم من قال 3 مليون نسمة ومنهم من قال 04 ومنهم من ذكر 05 مليون نسمة، وأيّاً كان عددهم فإن تركيبة عدد سكان الجزائر تميّزت بالتنوع والثراء.

أ – طبقات المجتمع الجزائري:

يمكن تقسيم المجتمع الجزائري خلال أواخر العهد العثماني إلى عدّة طبقات، وكان عدد سكان الجزائر الرجال يفوق النساء لأن العساكر الأتراك القادمين إلى الجزائر كانوا رجالا، ولأن النساء لم يكونوا يختلطون بالرجال. وقد كان المجتمع الجزائري متباين الأصول إذ كان مؤلفا من الأهالي والعثمانيين الذين شكّلوا

طبقة الأسياد وبيدهم سلطة البلاد ولهم امتيازات خاصة بهم بالإضافة إلى الكراغلة والحضر وأهل الذمة من اليهود والنصارى.

–طبقة الكراغلة: وهم المولودون من أب عثماني وأم جزائرية لكن العثمانيين منعوهم واعتبارهم خطراً على النظام القائم بحكم انتمائهم إلى أهالي الجزائر.

–طبقة الحضر (الأندلسيين والأعيان): تأتي بعد طبقة اليهود بحكم احتراف الاندلسيين لبعض المهن التي جعلت منهم طبقة برجوازية ناشئة جديدة أمّا الأعيان الجزائريين فبحكم تملّكهم لضيعات شاسعة أو ممارستهم لمهنة القضاء أوالتدريس.

– طائفة اليهود: هذه الطبقة كانت تنافس في الثراء طبقة الاتراك ومنهم من تفوق ثروته ثروة الداي نفسه كعائلات بكري وبوشناق، وكان اليهود يعيشون في أحياء تُسمى بِحارة أو زنقة اليهود ولهم مقابرهم ونظامهم القضائي وعاداتهم وتقاليدهم الخاصة بهم، وكانوا يعيشون مع الجزائريين في سلام في ظل تسامح الدين الاسلامي والمسلمين مع أهل الذمّة.

من جهة أخرى يمكننا تقسيم سكان الجزائر آنذاك إلى سكان المدن وسكان الأرياف، أمّا أهم المدن الجزائرية حينها فكانت الجزائر، قسنطينة، وهران، المدية، عنابة، مازونة، مليانة، البليدة وغيرها. أما بالنسبة للأرياف فكان يسود فيها النظام القبلي في الصحراء، وفي السهول والمناطق الجبلية، حيث نجد المرابطين الخاضعين لسلطة الأتراك العثمانيين والمتعاونين معهم في غالب الأحيان، وقبائل المخزن التي تقوم بجمع الضرائب لصالح السلطة، بالإضافة إلى قبائل الرعية.

ب – التعليم في الجزائر:

لم يهتم الأتراك بميدان التعليم في الجزائر ولم يجعلوا منه مؤسسة رسمية تحت رعايتهم رغم مساهمتهم كأفراد في توقيف الأموال والممتلكات لصالح المؤسسات التعليمية، بل تركوه للعامة (شيوخ الزوايا)، كما لم يَشجّعوا على نشر الثقافة ببناء دور التعليم، ولهذا انخفض التعليم في كافة القطر الجزائري وفي المدن الكبرى التي اشتهرت بالعلم والعلماء مثل بجاية، تلمسان وتيهرت وغيرها ممّا أدى إلى انحطاط وانحدار المجتمع في هوة الجدل والبدع والخرافات ، ولكن رغم ذلك فإنّ معظم الدراسات تؤكد أن نسبة الأمية في الجزائر عشية سنة 1830م لم تكن تتعدى نسبة 5% من السكان بشهادة الفرنسيين أنفسهم.

ج – الأوبئة:

انتشـــرت في الجزائر في مطلع القرن 19 م أوبئة مختلفة فتاكة مثل: الكوليرا، التيفيس، الجدري، السل، والطاعون. وارتبط انتشارها بالموانئ على وجه الخصوص بسبب تنقلها عن طريق البحار والتجار والحجاج والطلبة الوافدين. وقد ساعد على انتشار هذه الأوبئة وجود المستنقعات وضعف الجانب العلمي أي الطب وعدم وفرة الأدوية فمثلا وباء 1818م أودى بحياة 14 ألف نسمة في مدينة الجزائر وحدها.

2 – الوضع الاقتصادي للجزائر قبل الاحتلال:

كان اقتصاد الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي يغلب عليه الطابع الزراعي إلى جانب بعض الصناعات الحرفية التقليدية البسيطة المرتبطة في غالب الأحيان بالزراعة مع وجود علاقات إنتاجية تعاونية منسجمة أي غير اســتغلالية رغم تنوع الملكية، أي عموما يمكن القول أنّه كان بالجزائر اقتصــاد بســيط يتصــف بالانسجام والتكامل بين القطاعات ولا يوجد تنافر بين القطاعات الثلاثة (زراعة، صناعة، تجارة).

أ – الزراعة:

كانت الأراضــي في الجزائر قبل العهد العثماني تخضــع في نظامها إلى أحكام الشـريعة الإسـلامية ولبعض الأعراف المحلية كالشهرة والجماعة.وعلى هذا فقد كانت تصنف هذه الأراضي إلى:

– أراضي ملك للأفراد

– أراضي الشيوع أو المشاعة.

– أراضي العروش: تستغل جماعيا من طرف العرش أو القبيلة.

لم يتـأثر التظيم العقـاري للجزائر بعـد مجيء الأتراك نظرا لاشـــتراكهم معنـا في العقيـدة والفقـه الإســلامي، وإنما تغيّرت فقط بعض المصــطلحات المتعلقة بالأموال والممتلكات بفعل اللغة وهي التركية، ومنها ملكية البايلك (التي توافق الملكية العامة) ونظام العزّالة المســـتخدم في نظام المراعي، بينما بقيت باقي التســـميات على حالها. وظهرت بالإضـــافة إلى ذلك الملكيات الخاصـــة برجال الحكم في مختلف مراتبهم كالداي، الباي، الباشا، والقياد والشيوخ على المستوى المحلي.

كانت الفلاحة في الجزائر قبل الاسـتعمار الفرنسـي تمتاز بالانسـجام والتجانس، إذ كان الهدف منها هو تقديم الاكتفاء الذاتي للمواطنين بتوفير احتياجاتهم الغذائية لمختلف المنتوجات التي كان القمح من أهمها على الإطلاق أنذاك.

احتلت الجزائر مكانة هامة في إنتاج الحبوب، وقد كانت من أهم الدول المنتجة والمصـــــدرة لهذه المادة خلافا للمواد الزراعية الأخرى التي لم يكن للفلاح الجزائري إمكانية زراعتها بكثرة. كما كانت هناك

زراعات أخرى كأشـــجار الفواكه مثل الحمضـــيات والتمور.بينما كانت زراعة الخضـــر عبارة عن نشـــاط عائلي.

وعلى هذا فإن الجزائر كانت دولة متخصـــصـــــة في إنتاج وتصـــــدير القمح الذي يمثل90% من صـــادراتها رغم أن هذا التخصـــص كان تلقائياً. إلى جانب هذا اشـــتهرت الجزائر في الفترة العثمانية بتربية مختلف أنواع الحيوانات كالأبقار، الأغنام، الماعز، الإبل، والخيول وغيرها، كما كان ســـكان الضـــواحي يقومون بتربية النحل وإنتاج كميات كبيرة من العســـل الذي يُســـتهلك محلياً وما يتبقّى منه عن الســـكّان كفائض يُصدّر نحو الخارج.

ولم يقتصـر النشـاط الفلاحي في الجزائر على الزراعة فحسـب بل شـمل أيضـاً تربية الحيوانات، فقد قدرت الاحصـــائيات الأولى للجيش الفرنســـي عدد الحيوانات في الســـنوات الأخيرة من الحكم العثماني بالجزائر بأكثر من عشـرة ملايين (10.317.738) رأس بقر، وما يقارب سـبعة ملايين (6.850.205) رأس ماعز، و 338.490 راس غنم، و 109.096 رأس بغل، إلى جانب ذلك كان السكان يقومون بتربية النحل، وإنتاج كميات كبيرة من العسل الذي يتم تصدير ما يفيض منه عن استهلاك السكان نحو الخارج.

ب – الصناعة:

تميّزت الصـــناعة في الفترة الأخيرة من الجزائر العثمانية بالبســـاطة، وقلّة التنوّع، واقتصـــرت على المنتوجات التقليدية، كالأغطية والألبســـة الصـــوفية، وغيرها من المنســـوجات نظراً لوفرة المواد الخام كالصـوف والوبر والحرير. وكان لكل منطقة صـناعتها الخاصـة المعروفة بها، فعُرفت تلمسـان بصـناعة الصـــوف والأغطية، وقلعة بني راشـــد بأجود الزرابي الموســـومة بطابعها المحليالعريق والأســـلوب الأندلسيالراقي والأشكال التركية الجميلة، ومدينة الجزائر بصناعة الشاشية. بالإضافة إلى صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل، وصناعة الجلود، والألجمة، والمحافظ.

كما كانت مدينة قسـنطينة من أهم المراكز المختصـة بهذه الصـناعات، بالإضـافة إلى صـناعة النحاس والحلي والأحجار الكريمة التي انتشـــرت في تلمســـان، قســـنطينة، ومدينة الجزائر. إلاّ أنّ هذه الصـــناعات كانت في كثير من الأحيان محتكرة من طرف يهود الجزائر، كما كانت عاجزة عن منافســـة المنتوجات الأوروبية المصنوعة بإتقان، وبأقل تكلفة، نظراً لاستعمال المكننة بفعل انتشار الثورة الصناعية بأوروبا في الوقت الذي ظلّت فيه المصـــنوعات الجزائرية تقليدية مرتبطة بالقِدم دون أن يحاول أصـــحابها تطويرها أو إدخال أي تحسينات عليها.

ثانياً: الأوضـــاع الاجتماعية والاقتصـــادية للجزائر خلال الفترة الاســـتعمارية (1830 . 1962م):

ارتكزت السـياسـة الاسـتعمارية اقتصـاديا على مصـادرة الأراضـي، بفرض سـلسـلة من القوانين، والمراسيم، والأوامر، وتوجيه الإنتاج الفلاحي من المحاصيل المعيشية التي تعوّد الجزائريون على زراعتها إلى المنتوجات الزراعية النقدية، كالتبغ، والحمضـيات، والكروم. وتمّ ربط الاقتصـاد الجزائري بالاقتصـاد الفرنسي، وذلك بإلغاء الحواجز الجمركية، وإنشاء بنك الجزائر، والتركيز على الصناعة الاستخراجية لنهب واستنزاف الثروات، والموارد الطبيعية الباطنية والسطحية للجزائر.

أما اجتماعيا فقد ارتكزت السياسة الاستعمارية على تشجيع الهجرة الأوروبية وحركة الاستيطان نحو الجزائر لتحويلها إلى مسـتعمرة اسـتطانية، تجسـيدا لقرار الإلحاق الصـادر سـنة 1834م، وتحقيقاً للتوازن الديموغرافي المأمول، ومن أجل تطهير المجتمع الفرنسـي والتخلّص من فائض السـكان وذلك بفتح أبواب الهجرة الجماعية لكافة الأوروبيين. كما عملت فرنسـا على تفكيك بنية المجتمع الجزائري بهدف إخضـاعه لسياسة فَرِّقْ تَسُد، واتباع سياسة مصادرة الأملاك، وسياسة النفي ليتسنى لها السيطرة عليه.

ولتحطيم روابط القبيلة حوّلت فرنســـا أراضـــي العرش من الملكية الجماعية إلى ملكيات فردية، بإصدارها لقانون سيناتوس كونسيلت سنة 1863م، ليسهل عليها بسط السيطرة عليها. كما طبقت سياسة العقوبات الجماعية، وســـياســـة النفي والتهجير في حق الجزائريين، لإبعادهم عن محيطهم الأســـري والاجتماعي. كما أشـــاعت الخمر والمنكرات وســـط المجتمع الجزائري لقطع أواصـــر العائلة الجزائرية المحافظة.

أمّا في الجانب الثقافي فقد صـــادرت فرنســـا الأوقاف التي كانت المتنفّس لتمويل الزوايا والمدارس التعليمية، لأجل غلقها، من أجل محاربة اللغة العربية والدين الإســـلامي، لتجهيل الشـــعب الجزائري، كما رسّـمت الفرنسـية كلغة رسـمية بالجزائر، وعمّمت اسـتخدامها، وشـوّهت التاريخ الإسـلامي في الجزائر، واعتبرت فتراته عصـــورا مظلمة واحتلالا، وركّزت على التاريخ الروماني والبيزنطي في الجزائر للايحاء بفكرة الانتماء والتواصـل الحضـاري، وإيهام الجزائريين بأنّ وجودها بالجزائر هو اسـتمرار طبيعي للتواجد الروماني السابق بالجزائر. ولفرنسة المحيط قامت بطمس المعالم التاريخية، وتغيير أسماءها وأسماء بعض المدن والشوارع، واستبدالها بأسماء فرنسية ومسيحية. كما فتحت بعض المدارس لتعليم أبناء بعض موظفي الإدارة الاســـتعمارية باللغتين الفرنســـية والعاميّة لتكوين جيل من الجزائريين المثقفين بلغة المســـتعمر لاستمالتهم إليها لخدمة أغراضها الخبيثة.

وقد اعتمدت فرنسا في تطبيق سياستها الاستعمارية اقتصاديا واجتماعيا على مجموعة من الإجراءات الماكرة تمثلت فيما يلي:

– إلغاء الحواجز الجمركية جانفي 1851م بهدف ربط الجزائر تجاريا وجعلها سوقا فرنسية وإنشاء بنك الجزائر في أفريل 1851 وفتح بورصة في أفريل 1852 لربط الجزائر ماليا بفرنسا كما قامت بمد خطوط السكك الحديدية بين ميناء الجزائر وسهل متيجة لنهب ثرواته.

– توجيه الإنتاج الفلاحي من المحاصيل المعاشية كالحبوب إلى المنتوجات النقدية التجارية كالكروم والحوامض والتبغ.

– إدخال زراعة القطن للجزائر بعد عام 1850م.

– أما مصادرة الأراضي الزراعية من الجزائريين فقد تمت اعتمادا على سلسلة من الأوامر والقوانين بهدف تفقير الشعب الجزائري وتجويعه ومحاولة القضاء على روحه الثورية وذلك لتوزيعها على المستوطنين الأوروبيين.

– أدى الاستغلال الاستعماري وجمود التوظيف في الزراعة إلى عدم انتظام العمل الموسمي وتجزأ الأراضي وانخفاض مردودها، فساهم ذلك في تفقير الجزائريين وتدهور ظروفهم المعيشية واستفحال البؤس بينهم.

إنّ تعمُّد الإدارة الاستعمارية التهاون في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري ومنها البطالة، وتدهور المستوى المعيشي للسكان خاصة في الأرياف، بالإضافة إلى القمع العسكري أدى إلى الهجرة نحو دول الجوار والمشرق العربي في البداية ثم نحو المدن ونحو فرنسا فيما بعد حيث نسجل هجرة ما يقرب من 200 ألف جزائري نحو فرنسا 1920م ـــــ 1924م. وارتفع عددهم إلى أكثر من 763ألف شخص مابين 1949م . 1954م.

وقد أدّت الهجرة الداخلية إلى اختلال التوازن بين المدن والأرياف، ونتج عنها تباين في توزيع المداخيل، وكان أغلب النازحين يقطنون بيوتا قصديرية وترابية(الأكواخ)، وقد تطور عددهم ليصل سنة 1946م بين 174 ألف إلى 356ألف.

سعت السلطات الفرنسية بالجزائر للسيطرة على خيرات البلاد منذ الوهلة الأولى من تواجدها بالجزائر، ممّا انعكس سلبا على الاقتصاد والمجتمع الجزائري، وقد بدأت تطفو إلى السطح العديد من الفوارق الاجتماعية وخصوصا في مجال الزراعة(أساس الاقتصاد عند الشعب الجزائري أنذاك) ممّا أدى إلى تمركز الملكية العقارية وفقا للسياسة الاستعمارية في يد المعمرين. وحسب إحصائيات سنة 1951م

هناك 8500 مالك يحوزون على مليون و688 ألف هكتار (1,2% من الملاك يحوزون على 25% من الأراضي). واستمر هذا التمركز العقاري إلى غاية الاستقلال.

إن هذا التشـوه في بنية الاقتصـاد الجزائري أدى إلى تعميق التبعية وغرس جذور التخلف اقتصـاديا وبذور الانهيار الاجتماعي، وظهور المجاعات والفقر والأمراض، وتفكك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري، وضـعف الارتباط بين مناطق الوطن الجزائري والارتباط الحتمي بالاقتصـاد الفرنسـي على المستويات الثلاث (زراعة، صناعة، تجارة)، فالغذاء والملبس على سبيل المثال كانا يشكلان40% من مجموع الواردات لسنة 1954م.

2 – أهم القرارات التي بنت عليها فرنسا الاستعمارية سياستها الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر:

– قرار الجنرال كلوزال 7 ديسـمبر 1830م: الذي صـادر أراضـي البايلك والأوقاف وقد نتج عنه أثار وخيمة على التعليم.

– مرسوم 1832م الخاص بمصادرة أراضي القبائل الثائرة: الأمر الصادر في 1أكتوبر 1844م لمصادرة أراضي الزوايا.

– الأمر الصـادر في 31جويلية 1864م: الذي ينص على مصـادرة أراضـي البور والرعي التابعة للعرش والقبائل الرحل.

– قانون16جويلية1851: الخاص بتأميم أراضـي القبائل وإلحاقها بملكية الإدارة الاسـتعمارية بدعوى المنفعة العامة.

ـ قانون السناتوس كونسولت الصادر في 22 أفريل 1862م القاضي بترميم حدود العرش، وتوزيع أراضيه بين أفراده، ومصـادرة 1,2 مليون هكتار، وكان ذلك كلّه تجسـيدا لمقولة الجنرال بيجو "احتلال الجزائر بالسيف والمحراث".

3– أهداف الاستعمار الفرنسي من هذه السياسة:

أسّست فرنسا الاستعمارية خلال الفترة 1830 . 1962م لخلق تشوّهات كبيرة في الاقتصاد والمجتمع الجزائري ترتب عنها مايلي:

–خلق قطاع اقتصادي مزدوج: قطاع عصري أوروبي متطور يستعمل وسائل إنتاج متطورة ويستغل أجود الأراضي، وقطاع ثاني تقليدي ريفي جزائري يغلب عليه الطابع الزراعي المعيشي يستعمل وسائل بدائية ويستغل الأراضي غير الخصبة(الهامشية) على سفوح الجبال والوديان.

–فصل القطاع الزراعي الحديث العائد للأوروبيين عن الزراعة الجزائرية المعروفة سابقاً بالزراعة المعاشية والتوجه نحو المنتجات الصناعية أو الزراعة النقدية كالكروم والحمضيات والتبغ.

–جعل الصادرات الزراعية تلعب دور المحرك في نمو وتطور الدخل في الجزائر لصالح الفرنسيين خصوصا في الفترة التي شهدت تصدعا في الاقتصاد العالمي 1930 ـ 1943م، إذ كان لتصدير الخمور دورا أساسيا في نمو الاقتصاد الجزائري مثل القطن في مصر والقهوة في البرازيل. وهذا ما دفع السلطات الفرنسية الاستعمارية إلى تركيز ملكية الأراضي في يد المعمرين في 1920م ممّا ولد أثراً انكماشياً في توزيع الدخل .

–تحويل الفائض المنتج في الريف الجزائري خارج الجزائر: مما أدى إلى تخلف الريف عموما والزراعة خصوصا علما أنّ 98% من سكان الريف ناشطين في الزراعة مابين 1830 – 1845م.

– جعل هدف الإنتاج عموما يتحدد طبقا لمتطلبات الاقتصاد الفرنسي ووفقا للسوق الأوروبية ولا يتحدد وفق الاقتصاد والاحتياجات الجزائرية بل كرست السياسة التجارية للمستعمر اعتبار الجزائر منفذا لتصريف السلع الصناعية ومصدراً لليد العاملة الرخيصة، وأصبحت الجزائر منذ سنوات 1950م مستوردا صافيا للمنتوجات الزراعية الغذائية.

4 – انعكاسات هذه السياسة على الشعب الجزائري:

لقد قام الاستعمار الفرنسي بسياسته الماكرة بنهب أراضي الجزائريين مستهدفاً ضربهم في لقمة عيشهم ودفعهم إلى الهجرة نحو المناطق الجبلية أو الهجرة خارج الوطن لأنّ الاستعمار الفرنسي ذو طبيعة استيطانية استبدادية، قائمة على أساس نزع الملكية من سكان المستعمرات ومنحها للوافدين الجدد من المستوطنين الأوروبيين، بالإضافة إلى إنعكاسات أخرى لهذه السياسة الاستبدادية المتمثلة في:

– نتج عن هذه السياسة تدهور الوضع المعيشي للسكان الأصليين وعملية تفقير واسعة للمجتمع الجزائري وخاصة سكان الريف الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من السكان.

– حدوث كارثة ديموغرافية حقيقية نتيجة حرب الإبادة الجماعية المنتهجة من قبل الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري الأعزل بكل الطرق والوسائل.

– الاستغلال الاستعماري للجزائريين، جمود التوظيف في الزراعة، عدم انتظامية العمل الموسمي، تجزئة الأراضي و انخفاض مردوديتها أدى إلى استفحال ظاهرة النزوح الريفي.

– توسّع حركة الاستيطان وتحوّل الجزائر إلى مستعمرة استيطانية.

– ظهور المجاعات الكبرى (1867–1868م) وتفشي الأوبئة الفتاكة التي خلّفت ألاف الأيتام الجزائريين الذين تمّ فصلهم عن مجتمعهم وأخذتهم الكنيسة لتنصيرهم واسغلالهم بتجنيدهم في الجيش الفرنسي.

– انتشار الأميّة والجهل وسط المجتمع الجزائري.

– مقاومة سياسة التنصير المنتهجة من قبل البعثات التبشيرية الفرنسية بالجزائر.

– استمرار المقاومة بجميع أشكالها ضد الوجود الفرنسي بالجزائر.

– تحوّل الإنتاج الزراعي من المحاصيل المعيشية إلى المنتوجات التجارية (الزراعات النقدية).

– ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي تنظيماً وتجارة وعملة.

– شهدت الفترة مابين 1930– 1954م ركودا اقتصادياً في الصناعة والزراعة وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة خاصة في الأرياف ونزوح السكان نحو المدن وهجرتهم نحو فرنسا.

5 – مشروع قسنطينة والطموح الفرنسي لإبعاد الشعب عن الثورة:

تميّز الاقتصاد الجزائري إلى غاية مشروع قسنطينة(مشروع ديغول) برأسمالية اقتصادية زراعية، ورأسمالية تهتم بالصناعات المنجمية والبنكية والتجارية، لتعظيم أرباحها وتوسيع دائرة هيمنتها. ولذلك عملت الإدارة الاستعمارية على وضع سياسات مدروسة لدعم تراكم رأس المال في الزراعة والصناعة، وإجراء إصلاحات بهدف استقرار الأرياف خاصة مع انطلاق حرب التحرير، ويندرج مشروع قسنطينة في هذا الإطار. فبعد فشل سياسة القمع والتقتيل والتشريد التي مارستها ضد الشعب الجزائري، تنبّهت الإدارة الاستعمارية إلى طريقة أخرى لجذب الجزائريين إلى صفها، وذلك عن طريق تحسين وضعهم الاجتماعي، من خلال تسطير البرنامج الخماسي 1955 ـــ 1964م الذي يهدف إلى إنعاش النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات لتوفير مناصب الشغل، وتجنب تطوّر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري، ومواصلة تراكم رأس المال في قطاع المحروقات الذي بدأ يتطور منذ 1956م.

في المجال الاجتماعي: لقد فشل مشروع قسنطينة في تحقيق أهدافه المسطرة من الناحية الاجتماعية كبناء المساكن والمدارس والمستشفيات... إلخ، لأنّ الشعب تفطّن بأنّ الهدف من هذا المشروع هو إبعاد الشعب عن المجاهدين لإفشال الثورة، فاختارت فرنسا توجيه نسبة كبيرة من أمواله لتمويل العمليات العسكرية والحرب النفسية المضادة للثورة.

في المجال الزراعي: تمثل في استصلاح الأراضي وبناء السدود. ويرجع السبب في ذلك إلى عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتحاق الشعب الجزائري بركب الثورة التحريرية. ومن ثم وجهت جل الأموال المخصصة لهذا المشروع لتمويل العمليات الحربية ضد الثورة. حيث انتقلت النفقات العسكرية من 14مليار فرنك فرنسي قديم قبل الثورة لتصل إلى 220مليار خلال الفترة مابين 1954 و 1961م.

وفي المجال الصناعي: في ظل ظروف الحرب وانطلاقا من طبيعة النظام الاستعماري الذي كان سائدا آنذاك فإن ذلك لم يسمح بتطور فعلي للصناعة في الجزائر. حيث اقتصرت الصناعة على ورشات حرفية بسيطة لإنتاج المواد الاستهلاكية مثل تعليب المنتجات الزراعية، أو بعض الصناعات الكيماوية مثل الصابون والمواد الزجاجية، ولم يسمح المستعمر بذلك إلاّ نتيجة لظروف الحرب العالمية الثانية وصعوبة المواصلات لتلبية احتياجات الجيش للغذاء. كما سمح المستعمر بعد اكتشاف البترول سنة 1953م في الصحراء الجزائرية بظهور بعض الصناعات الاستخراجية مثل تكرير البترول، التي سرعان ماتقلصت بنسبة 60% بعدما تجذرت الثورة، وتخوّف المُستعمر من المستقبل الغامض للمستعمرة الجزائرية.

الخلاصة:

فشل مشروع قسنطينة الإغرائي بعدما تجذّرت الثورة في أوساط الشعب الجزائري الذي اقتنع بضرورة إقتلاع فرنسا من جذورها من أرض الجزائر، فقد تجاوزها الزمن في مشاريعها الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ترمي إلى إلهاء الشعب وإبعاده عن دعم المجاهدين الثائرين ضدها حماية لمصالحها لا أكثر.

ثالثاً: التطوّر الاقتصادي والحراك الاجتماعي للجزائر بعد الاستقلال:

1 – مرحلة النظام الاشتراكي من 1962م إلى 1989م:

أ – سنوات المخّاض أو فترة الانتظار (1962–1965م):

في هذه الفترة التي لم تظهر فيها دولة بالمفهوم الاقتصادي أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، تميّزت السياسة الاقتصادية خلالها بالركود، و تراجع النمو، وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، **ومن أهم سماتها ما يلي :**

– الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة (1959–1964م) التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها.

– الإبقاء على الوضع الموروث عن الاستعمار، و تركيز الجهود لتأمين معيشة 12 مليون جزائري مهددون بالجوع.

– محاولة إيجاد حلول لعدة تناقضات كالبطالة و توفر الأراضي الزراعية، التناقض بين الصفة الاستعمارية للاقتصاد الجزائري و بين حاجيات المواطنين.

– غادر ما يقارب من مليون مستوطن الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم و نشاطاتهم ووظائفهم.

– رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية، والإدارة العمومية، وتوقّف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة أدى إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي.

– أخذ المعمرون مدخراتهم و رؤوس أموالهم، ففي سنة 1962م قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج بـ 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، ممّا انجرّ عنه ركود فادح في السوق المالية والحياة الاقتصادية.

– وجود حوالي ما بين (11–12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% من السكان البالغين سن العمل في حالة بطالة.

ب – الخيارات الاقتصادية الكبرى:

– **اللجوء لنظام التسيير الذاتي** للمزارع و الوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون، والمقدرة بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 عامل في سنة 1964م، و تخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر، وصناعة الخشب، وذلك وفقاً لمراسيم 1963م الخاصة بالتسيير الذاتي.

– **إنشاء دواوين وطنية** مثل الديوان الوطني للحبوب، الديوان الوطني للتجارة، و الديوان الوطني للإصلاح الزراعي ONRA الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج و تسويق منتجاتها، الديوان الوطني للتوزيع ONACO الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات و احتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية

– **إنشاء شركات وطنية** على أنقاض الهياكل الموجودة سابقا مثل الشركة الوطنية للكهرباء والغاز، والشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات.

– **تأميم الأملاك الاستعمارية** التي لم يتركها أصحابها مثل تأميم الأراضي الزراعية و المناجم سنة 1963م، ثم الشركات البترولية الأنجلوسكسونية و البنوك سنوات 1966/1967م.

– **الرقابة على السياسة النقدية و المالية** و ذلك بإنشاء البنك المركزي سنة 1963م، وعملة الدينار الجزائري 1964م.

– **التخطيط والتحكّم المركزي** في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ج – السياسة الاقتصادية الجزائرية بعد سنة 1965م:

إن جزائر السبعينات مثل اتحاد السوفياتي العشرينات ومصر الخمسينات و الستينات اختارت النظام الاشتراكي كنموذج اقتصادي، واعتبرت التخطيط بمثابة الأداة الوحيدة لوضع أسس سياسة فعلية للاستثمار و برنامج سريع للتنمية، وقد تميّزت السياسة الاقتصادية للجزائر بعد سنة 1965بخصائص نلخصها كالآتي:

– الانتقال من مرحلة الانتظار إلى تجسيد اتجاه اقتصادي جديد و ذلك بتبني النظام الاشتراكي كخيار سياسي و احتكار الدولة لجميع الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية.

– إصدار مجموعة من القوانين الجديدة سنة 1967م وأهمها قانون الاستثمار، قانون الوظيفة العمومية، قانون الإجراءات المدنية، قانون الإجراءات الجزائية...

– إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ودعمه بسياسة التخطيط التي بدأت سنة 1965م بالتعاون مع هيئة التخطيط المركزية السوفيتية GOSPLAN و بالتعاون مع خبراء جزائريين من أجل رسم خطة تنموية طويلة المدى (1965 – 1980م).

– البحث عن استقلال اقتصادي صناعي حقيقي مستقبلي بعد الحصول على الاستقلال السياسي، و لذلك جاءت السياسة الاقتصادية في شكل مخطط اقتصادي شامل و طويل المدى (يصل إلى غاية 1980م)

– ملائمة الظروف الدولية آنذاك لإتباع سياسة تنموية سريعة و ذاتية تعتمد على الصناعات الثقيلة لاسيما في مجال الحديد و الصلب و الطاقة و تثمين قطاع المحروقات.

– تبعا لذلك تمّ تأميم جميع البنوك والمؤسسات المالية سنة 1966م و احتكارها من قبل الدولة لأجل التحكّم في آليات الإعتمادات المالية و توجيهها للتنميةّ، ثم تجميعها بعد ذلك في سنة 1969م بعد تأسيس البنك الوطني الجزائري.

– اعتماد سياسة جمركية تحارب الاستهلاك الطفيلي و ترشيد الاستهلاك الوطني، وتهيئة و حماية سوق المنتجات المحلية الجديدة.

د ـ النموذج التنموي الجزائري:

– نموذج إحلال الواردات من أجل تخفيض حجم استيراد المواد المصنعة و إنتاجها محليا بالاعتماد على الرأسمال الوطني و الأجنبي، و من أشهر التجارب التي اعتمدت هذا النموذج نجد البرازيل، الأرجنتين، المكسيك...

– النموذج الثاني فيعرف بالنموذج الموجه نحو التصدير و قد عرفته دول جنوب شرق آسيا كالتيوان و كوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاندا...، حيث تميزت بانفتاحها الكلي على السوق الدولي و الاستثمار الأجنبي، و قد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في اندماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي.

– النموذج التنموي المستقل الذي اتبعته دول مثل الجزائر، الهند، مصر، كوريا، فيتنام يعمل على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي و الأمر هنا لا يعني نموذج إحلال الواردات لأمريكا اللاتينية لأنه في الجزائر معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في المرحلة الأولى نحو إنتاج سلع التجهيز و ليس سلع الاستهلاك.

– هذا النموذج يؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برنامج التنمية المتبع، لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد و الصلب، و الصناعات الكيماوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولّد آثار فاعلة أو مؤثرة و تحريضية.

– الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو البحث عن شروط تحقق معدل نمو اقتصادي سريع للشغل و الإنتاج الصناعي و الزراعي، و الشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو تبني نموذج الصناعات المصنعة

هـ ـ الأهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية الوطنية:

عرفت الجزائر خلال الفترة (67–79) ثلاث خطط تنموية متبوعة بسنتين انتقاليتين 79/78 هدفت الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالا فيما يلي:

– تحقيق التطور والازدهار الاقتصادي للخروج من البؤس والتخلّف الاجتماعي الموروث عن الاستعمار.

– إنشاء سوق وطنية محلية تشكل قاعدة أساسية للتنمية الاقتصادية وذلك بتوجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلية.

– ضمان الاستقلالية المالية للجزائر لتحريرها من التبعية الاقتصادية لفرنسا مع مراعاة تنويع علاقاتها الاقتصادية.

– تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف و تابع إلى اقتصاد نامي و مستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان لتحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى.

– ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيّقة.

المخطط الثلاثي الأول (1967–1969م):

– كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية و البشرية و الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها.

– أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، الصناعات البتروكمياوية، صناعة الحديد و الصلب، الصناعات الميكانيكية، و التي استحوذت على نسبة تفوق 45 %.

– في حين كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية و لكن بفارق كبير مع الصناعة، و هذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي.

المخطط الرباعي الأول (1970–1973م): وتتمثل الأهداف العامة لهذه الخطة في:

– حددت هذه الخطة كهدف معدل نمو سنوي يقدر بـ 9% من الناتج الداخلي الخام.

– تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم و إنشاء الصناعة، تنويع التعامل مع الخارج

– خلق علاقات إنتاج جديدة و ذلك بتدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات و احتكار النشاطات الرئيسية بالإضافة على فرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية و توجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية.

– تحسين و رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و مراقبتها و محاربة الاستهلاك الطفيلي و توجيه الاستهلاك العام و الخاص.

المخطط الرباعي الثاني (1974–1977م): هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق و تميز بالخصائص التالية:

– يبقى التصنيع في هذه الخطة أحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية.

– اهتم المخطط الرباعي الثاني بالجانب الاجتماعي أكثر من سابقيه.

– زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

2 – مرحلة الاصلاحات الاقتصادية 1989م:

أ – الجيل الأول من الإصـــلاحات الاقتصـــادية الذاتية: تمثلت في إعادة الهيكلة العضـــوية و المالية للمؤسسات:

مقتضى المرسوم رقم 80–242 حددت اللجنة المحاور الأساسية التي تدور حولها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و تتضمن إعادة الهيكلة ثلاث مراحل أساسية:

– إعادة الهيكلة العضوية و هدفها التنظيم العقلاني للمؤسسة الاقتصادية الوطنية.

– إعادة الهيكلة المالية و هدفها تزويد المؤسـسـات الجديدة بوسـائل مالية تضـمن لها التوازن المالي الذي طالما افتقرت إليه.

– توزيع تراث الشركات التي تمت إعادة هيكلتها ما بين المؤسسات الجديدة.

منذ 1988م شـرعت الجزائر في إصـلاحات اقتصـادية و مراجعة الإطار التشـريعي و القانوني المتعلق بالقطاع العام و القطاع الخاص، و كانت رغبة الحكومة الجزائرية هو التحول التدريجي من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحرة، و ترجم ذلك بصدور العديد من القوانين، الأوامر و المراسيم و القرارات التي تمس كل جوانب سير الاقتصاد الوطني:

– قانون الاستثمار 11/82 الذي قنن الاستثمار الأجنبي و سمح له بالاشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته 50 %

– قانون رقم19/87 مؤرخ في 8 ديسـمبر 1987م بخصـوص السـماح بالانتفاع الدائم بأراضـي التسـيير الذاتي و حل التعاونيات الفلاحة الاشتراكية.

– قانون رقم 29/88 مؤرخ في 19 جويلية 1988م بخصـوص التجارة الخارجية و فتح المجال للشـركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج و وضع حدا لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

– قانون جويلية 89 يتعلق بنظام الأسـعار، أعطى للمؤسـسـة الحرية في تحديد الأسـعار حسـب قوانين المنافسة.

ـ المرسوم التشريعي المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية.

ـ القانون (86–12) المؤرخ في 19 أوت 1986م و المتعلق بنظام البنوك و القرض.

ـ القانون (87–19) المؤرخ في 08 ديسمبر 1987م و المتعلق بإعادة هيكلة القطاع العمومي الفلاحي.

– القانون (88–01) المؤرخ في 12 جانفي 1988م و المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.

ب ـ الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية:

الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني(من 31 ماي 1989 إلى 30ماي 1990):

حصلت الجزائر على تمويل في حدود 619 مليون دولار (470 مليون حقوق سحب خاصة). وتوازيا مع ذلك حصلت الجزائر على قرض من البنك العالمي في حدود 300 مليون دولار. وقد ارتكز محتوى الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني على:

– إصلاح نظام الأسعار و جعلها أكثر مرونة تمهيدا لتحريرها.

– وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إدراكا لأهميتها في عملية التنمية و إعفائها مبدئيا من الضرائب.

الإصلاح المالي و البنكي من خلال صدور قانون النقد و القرض (90–10) مؤرخ في 10 افريل1990م.

– اعتمد قانون المالية لسنة 1990 و منشور وزارة التجارة رقم(60–90) مؤرخ في 20 أوت 1990 و لائحة بنك الجزائر (90–04) الترخيص للمؤسسات الوطنية أو الأجنبية للقيام بعمليات الاستيراد و التصدير.

– إصلاح النظام الضريبي مع تخفيض الضغط الجبائي، و مراجعة التعريفات الجمركية، حيث وضع قانون المالية لسنة 1991 أسس الإصلاح الضريبي الذي طبق ابتداء من سنة 1992م.

الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني Stand by2 من 03 جوان 1991 إلى 1992/03/31م:

يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط والإلتزام بتنفيذ بنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النيّة وتتمحور حول:

– مواصلة تخفيض قيمة العملة من أجل الوصول إلى قابليتها للتحويل.

– مواصلة تحرير أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وأسعار الصرف.

–تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية وتخفيض نفقات التوظيف والتجهيز.

– التحكم في التضخّم وتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية إلى 12% سنة 1991م.

- تحرير التجارة الخارجية من احتكارات الدولة.

- تشجيع تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وزيادة حجمها.

قائمة لبعض المصادر والمراجع المعتمدة:

مراجع باللغة العربية:

- أحمد مني، إقتصاد الجزائر المستقلة، OPU، الجزائر، 1993م.

- د.رشيد بوعافية، د.نور الدين جليد، الاقتصاد الجزائري 50 سنة من الاستقلال، منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي بالجزائر، جامعة خميس مليانة، الطبعة الأولى، الجزائر، 2012م.

مراجع باللغة الفرنسية:

- CHARLE ANDRI Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, Paris, 1964.

- SAIDOUNI Nasreddine, L'Algérois rural à la fin de l'époque ottomane 1971 1830, Dar el Gharb el Islami, Bayrût, 2001.

المقالات العلمية:

- عمار بوحوش، الأرض والهجرة، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، العدد 16، 1973م.

- بوعزيز يحي، طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال القرن 19م، مجلة اثقافة، عدد 59، الجزائر، سبتمبر أكتوبر 1980م.

- السليماني أحمد حسين، نزع الملكية العقارية للجزائريين، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الجركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد 06، الجزائر، مارس 2002م.

- العمودي محمد الطاهر، تنمية الاستيطان في الجزائر، مجلة المصادر، إصدار المركز الوطني للدراسات والبحث في الجركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد 02، الجزائر، مارس 1999م.

الرسائل الجامعية:

– موساوي فلة القشاعي، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771–1837م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، غير منشورة، قسم التاريخ وعلم الأثار، جامعة الجزائر، (1989–1990م).

– مياسي ابراهيم، توسيع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري 1881–1912م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، معهد اجزائر، جامعة الجزائر، (1986–1987م).

الملتقيات:

– بن داهة عدّة، الخلفيات الحقيقية للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

– بن داود نصر الدين، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

– عاشور موسى، أساليب الاستعمار الفرنسي للاستيلاء على الأوقاف في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

– قنان جمال، التوسع الاستعماري ظاهرة تسلطية عدوانية واستغلالية، أغمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.